الضفة الغربية، وبضمنها القدس العربية وقطاع غزة.

«٣ ـ يؤمّن حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرارات الامم المتحدة، التي تعترف بحقهم في الاختيار بين العودة الى وطنهم أو قبول تعويض.

«٤ ـ يُحترم حق دولة اسرائيل والدول العربية، بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة، في الوجود ذي السيادة والتطور في ظروف سلام وأمن.

«٥ ـ تلغي كل الاطراف أي ادعاء حول وضع حرب، وتحترم السيادة والسلامة الاقليمية لكل الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل والدولة الفلسطينية المستقلة، وحقها في العيش بسلام وبحدود معترف بها وآمنة وحرة من التهديد ومن استعمال القوة.

«٦ ـ ترسى شروط السلام بمعاهدات بين الدول، تشكل الاساس القانوني للتعايش السلمي بينها.

«٧ ـ يلغى ضم القدس الشرقية المحتلة من قبل اسرائيل؛ تسري على القدس الشرقية سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ يعترف بالقدس الغربية عاصمة لدولة اسرائيل، وبالقدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، وفقاً لارادة كل شعب في دولته. وفي اطار اتفاق السلام، ثمة مكان لانظمة متفق عليها تؤمن التعاون بين جزئي المدينة، الاسرائيلي والفلسطيني، في المجال البلدي، والتوجّه الحرّ الى الاماكن المقدسة، والتنقل الحرّ بين جزئي المدينة، الى غير ذلك»[٣٦].

كما طالب الحزب بالغاء اتفاقيتي كامب ديفيد «التي تنفي حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة، والتي تخرج معالجة ازمة الشرق الاوسط من اطار الامم المتحدة؛ ومن الضروري الغاء اتفاق عمّان، الذي يمس استقلالية التمثيل الفلسطيني، وحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير، بما فيه حقه في دولته المستقلة الخاصة به»[٣٧].

ويكاد يتطابق موقف الحزب الشيوعي الاسرائيلي، من التسوية السياسية، مع موقف م.ت.ف. التي ترى في مثل هذا التسوية المرحلية الممكنة على طريق اقامة الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين، التي يتساوى فيها العرب واليهود بحقوق المواطنية للدولة الفلسطينية. ونجد صدى لدعوة م.ت.ف. هذه خارج مقررات الحزب في الاوساط العربية الشيوعية. قال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي، اميل توما (الراحل): «ان موقف ' راكح ' هو الدعوة الى اقامة دولة فلسطينية الى جانب دولة اسرائيل؛ ونحن نترك للتطورات التاريخية تغيير الامور؛ اننا نقترب، تدريجياً، من قيادة م.ت.ف. واذا اخذتم قرارات الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني [المقصود المجلس الذي اقرت فيه النقاط العشر]، ستدركون كم نحن قريبون منها. علاوة على ذلك، ان علاقاتنا بـ م.ت.ف. هي علاقات رسمية. وقد عقد في براغ في آذار (مارس) هذه السنة [١٩٧٥] لقاء بين عرفات ومائير فيلنر. ولا نعتقد بأن هناك مشكلة في العلاقات؛ ويقولون [في م.ت.ف.] ان هذا [موقف ' راكح '] هو حل مرحلي، ولكنهم لا يقولون ذلك بصورة رسمية. اننا نذهب أبعد من ذلك، ونقول: عندما تحل المشكلة الفلسطينية، فهذا لن يكون الحل النهائي للمشكلة القومية. وعندما تنشأ الظروف المواتية وتحدث تغيرات اجتماعية جديدة، سيكون في الامكان، آنذاك، التفكير في جميع انواع مشروعات الكونفدرالية او الفيدرالية [بين الدولتين ـ فلسطين واسرائيل]، اننا لا نقول ان موقفنا هذا نهائي. فلا نهاية في التطور التاريخي»[٣٨]. بل ان نضال الشعب الفلسطيني، داخل فلسطين وخارجها، قد أثر حتى على الاعضاء النشيطين في الاحزاب الصهيونية، حيث كما قال عضو الكنيست عن حزب مبام، الفلسطيني محمد وتد: